

موريس متي

تباينت المواقف في الاسابيع الفائتة في شأن مصير [#التدقيق الجنائي](#) والقرار الذي ستتخذه شركة Marsal & Alvarez حيال الاستمرار بإنجاز مهمتها بما يتعلق بالتدقيق في حسابات [#مصرف لبنان](#)، بعدما وضعت الشركة سلسلة شروطٍ اعتبرت ان تنفيذها يمهد لعودتها، خصوصاً لناحية إلزام مصرف لبنان تسليم المعلومات والبيانات المطلوبة لإنجاز المهمة.

في متابعة لمسار التدقيق الجنائي، وبهدف تحديد الخطوات المستقبلية لمهمة شركة التدقيق، عقدت [#وزارة المال](#) أمس اجتماعاً افتراضياً، عن بعد، عبر تطبيق "زوم" جمع ممثلين عن الوزارة وعن مصرف لبنان وعن شركة Marsal & Alvarez إضافة إلى مفوض الحكومة لدى المصرف المركزي كريستيل واكيم، وممثل عن المستشار القانوني للدولة اللبنانية ووزارة المال شركة "كليري غوثليب".

خلال الاجتماع عاد مصرف لبنان ليؤكد التزام مجلسه المركزي بشكل الكامل أحكام القانون الرقم ٢٠٠ تاريخ ٢٩/١٢/٢٠٢٠ وتعاونه الايجابي مع شركة التدقيق الجنائي لناحية الحسابات التي لها علاقة بكامل حسابات الدولة وحسابات المصارف، وأنه على أتم الاستعداد لتأمين التسهيلات للشركة المعنية للبدء بعملية التدقيق، كما تم الاتفاق مع المصرف المركزي على اتخاذ مجموعة خطوات بدءاً من يوم الجمعة المقبل وحتى نهاية الشهر تتعلق بتأمين المستندات والمعلومات المطلوبة للشركة، لاسيما بعد إقرار قانون رفع السرية المصرفية.

في تفاصيل ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع، تزويد مفوض الحكومة لدى مصرف لبنان قائمة محدثة للمعلومات الـ (IRL (Information Request List التي عادت شركة التدقيق الجنائي وطلبتها وذلك في مدة أقصاها يوم الجمعة الواقع فيه ٩/٠٤/٢٠٢١ ويحدد المستندات التي يتطلب تحضيرها وقتاً أطول من نهاية نيسان الحالي، على ان يباشر مصرف لبنان ايضاً بجميع المستندات المطلوبة لتكون متاحة لمفوض الحكومة على ان يتم تسليمها في ما بعد إلى شركة M&A عند إعادة تفعيل العقد معها. كما تم الاتفاق على استمرار التواصل من اجل اعادة تفعيل ملف التدقيق الجنائي وتقييم التطور الحاصل تبعاً.

وتؤكد مصادر تابعت الاجتماع لـ"النهار" ان الاجراء والمبادرات هذه المرة يمكن وصفها بالاجابية لناحية إعادة احياء عملية التدقيق الجنائي، اضافة الى ما خرج عن الاجتماع من خريطة طريق واضحة لتسليم البيانات والمعلومات المطلوبة، بالتواريخ والعناوين، وهو ما أبلغه وزير المال في حكومة تصريف الاعمال غازي وزني لرئيس الجمهورية العماد ميشال عون بعد انتهاء الاجتماع مباشرة".

وكان الرئيس عون وجه قبل ساعات من انعقاد الاجتماع، تحذيراً إلى وزارة المال والمصرف المركزي من أي محاولة لتعطيل التدقيق الجنائي المالي. كما علمت "النهار" ان الاجتماع عاد وتطرق الى تفاصيل التساؤلات التي طرحتها شركة "الفاريز" في الاشهر الماضية، ضمن المراسلات مع وزارة المال، ومنها ما يتعلق بقانون تعليق السرية المصرفية وتحديد اي حسابات يمكن الاطلاع عليها لدى مصرف لبنان، فعادت وزارة المال وعرضت رأي هيئة الاستشارات والتشريع في وزارة العدل لناحية انه يحق للشركة الاطلاع على حسابات المصارف لدى مصرف لبنان لغاية التحقيق الجنائي، كون هذه المصارف هي من زبائن مصرف لبنان. وتطرق المشاركون في الاجتماع الى تفاصيل لائحة المعلومات والبيانات التي كانت الشركة طلبتها من مصرف لبنان ولم يتم تأمينها في المرحلة الاولى من التدقيق الجنائي، خصوصاً بعد تأكيد وزارة المال ان ما تم تسلمه من مستندات من مصرف لبنان بتاريخ ١٣ تشرين الاول ٢٠٢٠ لا يشكل سوى ٤٢% من المستندات والمعلومات المطلوبة من "الفاريز اند مارسال"، وهذا ما تثبته المراسلات بين وزارة المال ومصرف لبنان لاسيما الكتاب رقم ١/٨٦٨ تاريخ ١٤ تشرين الأول ٢٠٢٠، وذلك بعدما أكد مصرف لبنان أنه سلم وزير المال كل الحسابات العائدة إلى "المركزي" بواسطة مفوض الحكومة، اضافة الى تأمين معلومات حول هيكلية مصرف لبنان التنظيمية وآلية عمله وإدارته وموافقة الحاكم على ولوج الشركة الى نظام التدقيق المحاسبي الخاص بالمصرف المركزي. وفي هذا السياق، علمت "النهار" انه تم الاتفاق على إنشاء مكتب خاص بالمعلوماتية (IT) في وزارة المال، يكون صلة وصل بين شركة "الفاريز" ومصرف لبنان ويسهل عملية الولوج الى المعلومات المطلوبة، والى نظام التدقيق المحاسبي الخاص بالمصرف المركزي، تحت رقابة وزارة المال ومسؤولية شركة التدقيق، وهذا ما كان أكد عليه مصرف لبنان في الاجتماعات السابقة لناحية ضرورة التزام الشركة المعنية كل الموجبات التي تفرضها عليها القوانين ومعايير الـ GDPR اي الـ General Data Protection Regulation على البيانات والمعلومات التي قد تستحصل عليها والحماية اللازمة لهذه المعلومات، وتحديد مكان وطرق تخزينها وتلفها عند الانتهاء منها، مع الاشارة الى واقعة تسريب قائمة المعلومات المستحصل عليها من المصرف المركزي في السابق في الصحف العالمية وضرورة عدم استعمال هذه المعلومات إلا من قبل من له صلة بذلك وضمن الشروط التي أحيطت من أجلها، وعدم مشاركة هذه البيانات مع أي جهة داخلية او خارجية باستثناء الجهة التي تعاقبت معها حصراً ووفق الشروط المحددة لها من قبل هذه السلطة. ومن هنا كان رفع المجلس المركزي لمصرف لبنان مسؤوليته عن اي ضرر ينتج من جراء تسريب معلومات من الشركة او من وزارة المال.

وتعود المصادر لتؤكد ان شركة "الفاريز" تنتظر إلزام مصرف لبنان ما تم التعهد به خلال اجتماع امس لتحديد مسار عملها ومصير العقد الجديد الذي ستوقعه الشركة مع وزارة المال ضمن الشروط الجديدة، فيما تؤكد المصادر ان موضوع توسيع المهمة الموكولة بالاساس لشركة "الفاريز"، اي التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان ليضاف إليها التدقيق في حسابات الوزارات والمصالح والصناديق والمؤسسات المستقلة، لم يتم التطرق اليه، فالتركيز أمس كان فقط على موضوع حسابات مصرف لبنان.